الأمم المتحدة

E/CN.3/2011/3

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
13 December 2010
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة الثانية والأربعون

٢٢ – ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١١

البند ٣ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للمناقشة واتخاذ القرار: استعراض البرنامج:

الإحصاءات الجنسانية

تقرير دائرة الإحصاء في غانا عن الإحصاءات الجنسانية

مذكرة من الأمين العام

بناء على طلب اللجنة الإحصائية في دورتها الحادية والأربعين (انظر الفصل الأول – ألف من الوثيقة E/2010/24)، يتشرف الأمين العام بإحالة تقرير دائرة الإحصاء في غانا الذي يتضمن استعراضا لبرامج الإحصاءات الجنسانية**. ويقدم هذا التقرير، المعد بناء على عملية تشاورية واسعة، استعراضا لبرامج الإحصاءات الجنسانية يستند إلى المعلومات الواردة من بلدان ومنظمات دولية وإقليمية مختارة. ويوجز التحديات التي تواجهها البلدان وأنواع الدعم التي توفرها المؤسسات لتيسير إعداد الإحصاءات الجنسانية. ويعرض التقرير اتجاهات جديدة في مجال إعداد برامج الإحصاءات الجنسانية ويضع قائمة مقترحات لكي تناقشها اللجنة وتنظر فيها.

* E/CN.3/2011/1.

** أعد هذا الاستعراض بالتعاون مع الهيئات الإحصائية في الفلبين.

060111 060111 10-68937 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير دائرة الإحصاء في غانا عن الإحصاءات الجنسانية

أولا – مقدمة

١ – خلال الفترة التي سبقت انعقاد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين عام ١٩٩٥، اضطلع العديد من المكاتب الإحصائية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك منظمات إقليمية وأقاليمية، ببرامج ركزت على تجميع الإحصاءات المصنفة حسب الجنس وتعميمها في أشكال من المنشورات. ومنذ انعقاد ذلك المؤتمر، شرع المزيد من البلدان في تنفيذ برامج للإحصاءات الجنسانية. ولئن كان الهدف الرئيسي لهذه البرامج الوطنية والدولية المتعلقة بالإحصاءات الجنسانية هو نفسه عموما – أي تيسير تقييم الفجوات الجنسانية في مختلف جوانب التنمية بإتاحة المعلومات الإحصائية المراعية للاعتبارات الجنسانية في هذا الشأن لجماهير واسعة – فهذه البرامج تختلف اختلافا كبيرا في سماتها، أي هيكلها وتوجهها ونطاقها ونواتجها. وحقق العديد من هذه البرامج الوطنية للإحصاءات الجنسانية نجاحات لكن العديد منها لا يزال يحتاج إلى إرشادات من المجتمع الدولي لبلوغ مستوى أساسي من التطور في هذا المجال من مجالات البرمجة الإحصائية.

ثانيا – هدف الاستعراض ونطاقه

٢ – الغرض من هذا الاستعراض تقييم حالة التطور في ميدان الإحصاءات الجنسانية والتوصية بالسبل الكفيلة بدفع العملية قدما عن طريق الاستفادة من تجارب مختلف البلدان وكذلك المنظمات الدولية. ويُستمد إطار هذا الاستعراض من التوصيات العامة الواردة في منهاج عمل بيجين الذي يعد حاليا أشمل مجموعة من المبادئ التوجيهية لإعداد الإحصاءات الجنسانية على جميع المستويات، الوطنية منها والإقليمية والعالمية.

٣ – ولغرض إجراء الاستعراض، أرسل استبيان إلى بلدان ومنظمات دولية مختارة يلتمس منها معلومات بشأن نوع الترتيبات القائمة لإنتاج الإحصاءات الجنسانية ومحتواها ونطاقها. وأجاب على الاستبيان إجمالا ٢٠ مكتبا قطريا للإحصاء[(١)] وستة برامج دولية (أو إقليمية) للإحصاء[(٢)]. ويركز تحليل الإجابات أساسا على (أ) تحديد الحالة الراهنة لإعداد الإحصاءات

(١) أرمينيا، وأستراليا، وإستونيا، وألمانيا، وبورتوريكو، وبوتسوانا، وبوروندي، وبيلاروس، وجمهورية كوريا، وسورينام، وغانا، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، وفنلندا، وكوبا، وكوستاريكا، وكولومبيا، وليتوانيا، وموريشيوس، واليابان.

(٢) اللجنة الإحصائية المشتركة بين دول رابطة الدول المستقلة، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، والاتحاد الدولي للاتصالات.

الجنسانية، في ضوء ما هو وارد في منهاج عمل بيجين؛ و (ب) تحديد العوامل الرئيسية المسؤولة عما حققه بعض برامج الإحصاءات الجنسانية من نجاحات وإنجازات؛ و (ج) اقتراح السبل الكفيلة بتعجيل إحراز التقدم في مجال الإحصاءات الجنسانية، بالاستفادة من تجارب البلدان والهيئات الدولية. ولدى عرض نتائج الدراسة الاستقصائية، جُمعت مختلف الإجابات و لم تربط بأي بلد بعينه إلا لتسليط الضوء على حالة فريدة. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الاستعراض يعكس تجربة البلدان والمؤسسات التي أجابت على الاستبيان فحسب.

٤ - وتتألف بقية التقرير من ستة أجزاء رئيسية. ويصف الجزء الثالث الحالة الراهنة للبرامج الوطنية للإحصاءات الجنسانية. ويستعرض الإطار المؤسسي الذي توضع ضمنه البرامج الوطنية للإحصاءات الجنسانية، بما في ذلك الإطار القانوني والترتيبات التعاونية مع أصحاب المصلحة الرئيسيين؛ والعناصر البرنامجية من قبيل الأهداف والنواتج؛ والأمثلة على الإنجازات الرئيسية؛ والتحديات التي تواجهها البلدان. ويركز الجزء الرابع على البرامج الإقليمية والدولية للإحصاءات الجنسانية، ويناقش محتوى هذه البرامج فيما يتعلق بالعمل الذي تضطلع به المؤسسات في مجال تجميع الإحصاءات الجنسانية ونشرها. ويبحث الجزء الخامس طبيعة الدعم المقدم إلى البرامج الوطنية للإحصاءات الجنسانية وكيفية تأثيره في تلك البرامج. ويعرض الجزء السادس تصورات فيما يتعلق بالاتجاهات والمسارات الجديدة لبرمجة الإحصاءات الجنسانية في إطار المنظمات الوطنية والدولية. ويعرض الجزء السابع استنتاجات التقرير ويقترح الجزء الثامن بعض النقاط لكي تناقشها اللجنة الإحصائية.

ثالثا - لمحة عامة عن البرامج الوطنية للإحصاءات الجنسانية

ألف - الإطار المؤسسي

٥ - وفقا لمنهاج عمل بيجين، تتمثل المتطلبات الرئيسية لوضع هيكل مؤسسي للإحصاءات الجنسانية في ما يلي:

(أ) من جانب الدوائر الإحصائية، ''اختيار أو تعيين موظفين لتعزيز برامج الإحصاءات الجنسانية وضمان تنسيق ورصد وربط جميع ميادين العمل الإحصائي، وإعداد نواتج تدمج الإحصاءات الواردة من شتى مجالات المواضيع'' (الفقرة ٢٠٦ (د))؛ (ب) من جانب الحكومات ''ضمان قيام منتجي الإحصاءات ومستخدميها في كل بلد، بصورة منتظمة، باستعراض كفاية نظام الإحصاءات الرسمي وتغطيته للقضايا الجنسانية'' (الفقرة ٢٠٧ (ب)).

٦ - وفيما قام معظم البلدان باختيار أو تعيين موظفين أو وحدة لتولي الإحصاءات الجنسانية، لا تزال بضعة بلدان تفتقر إلى أي ترتيبات مؤسسية في هذا المجال. ويرد أدناه موجز لمختلف جوانب الترتيبات فيما يتعلق بالمسؤولية المؤسسية، وعدد الأشخاص المعينين أو الوحدات المعينة، ونوع الوحدة المعينة، ومستوى التعاون بين المؤسسات المسؤولة.

٧ - وبوجه عام، تقع المسؤولية المؤسسية عن إعداد الإحصاءات الجنسانية على عاتق المكتب الإحصائي الوطني. وفي بعض الحالات المنفردة، لتقاسم وكالات أخرى، من قبيل مكتب المرأة أو مكتب تكافؤ الفرص، هذه المسؤولية مع المكتب الإحصائي الوطني. ففي جمهورية كوريا، على سبيل المثال، توجد أربع مؤسسات[٣] معنية لكل منها مجموعة متميزة للغاية من المهام المتعلقة بإنتاج الإحصاءات الجنسانية وفقا للولايات المؤسسية العامة. وفي بضع حالات أخرى، تقع المسؤولية الأولى على عاتق مكتب المرأة/المساواة بين المرأة والرجل أو تقع عليه دون غيره[٤] وقد يتلقى الدعم من المكتب الإحصائي الوطني. وتوجد هذه الحالة أساسا حين يكون مجال التركيز الرئيسي للبرنامج هو إعداد منشور عن الإحصاءات الجنسانية. غير أنه ليس ثمة من تحديد واضح في نظم أخرى لمسؤولية منوطة بأي مؤسسة معينة. وفي معظم الحالات التي تندرج في هذا الإطار، ينظر إلى الإحصاءات الجنسانية باعتبارها مسألة تصنيف حسب الجنس، تكتسب أهمية أساسية عموما في التحليلات الديمغرافية، ويتعين النهوض بها بصورة عادية.

٨ - وتتباين النظم التي لديها منسق/وحدة تنسيق أيضا من حيث موقعها ضمن الهيكل التنظيمي، وتشمل ترتيبات تتراوح بين شخص معين لذلك أو وحدة مكرسة لذلك، إلى شعبة محددة/قسم محدد في المكتب الإحصائي الوطني لتولي الإحصاءات الجنسانية. وتقوم أكثر الترتيبات شيوعا في المكاتب الإحصائية الوطنية على أن تتولى شعبة بأكملها (أو وحدة[٥] ضمنها) الإحصاءات الجنسانية، مثل شعبة للإحصاءات الديمغرافية و/أو الاجتماعية، وشعبة للإحصاءات السكانية، إلخ. وفي حالات أخرى، تغطي الوحدة مسائل شاملة من قبيل أحوال المعيشة، والإعلام والتسويق، والبحث العلمي والتخطيط، والأساليب التقنية، إلخ. وعلة تعيين وحدات متعددة التخصصات هي أن الإحصاءات الجنسانية،

(٣) وزارة المساواة بين الجنسين وشؤون الأسرة، المكتب الإحصائي الكوري، المعهد الكوري للنهوض بالمرأة، والمعهد الكوري لتشجيع وتعليم المساواة بين الجنسين.

(٤) في بورتوريكو، على سبيل المثال، يتولى قسم الإعلام في مكتب أمينة المظالم المعنية بالمرأة المسؤولة عن إعداد الإحصاءات الجنسانية.

(٥) استعملت ''وحدة'' في هذا السياق للدلالة على مختلف الصيغ التي يشار بها إلى الكيانات ضمن الشعب، على غرار الفروع أو الأقسام، في الهياكل التنظيمية الوطنية.

باعتبارها موضوعا شاملا، تستلزم التنسيق وتبادل المعلومات عبر الميادين. وفي إطار ترتيبات أخرى، لا تُعيّن شعبة محددة بل تتولى بالأحرى عدة شُعب ضمن المكتب الإحصائي الوطني التعامل مع مختلف جوانب الإحصاءات الجنسانية التي قد تتصل بمجال عمل كل منها.

٩ - وفي ما عدا الحالات التي تتولى فيها شعبة ما العمل المتعلق بالإحصاءات الجنسانية، يعين في معظم الحالات شخص أو شخصان بصفة منسق أو منسقين ولا ينفذ العمل بالضرورة على أساس التفرغ.

الإطار القانوني

١٠ - على الرغم من أن منهاج عمل بيجين لا ينص على أن يخضع إنتاج الإحصاءات الجنسانية لقانون أو تشريع، فإن لدى عدد من البلدان بعض الأحكام القانونية بشأن الإحصاءات الجنسانية. كما أن السياقات القانونية لإنتاج الإحصاءات تتميز أيضا بتنوعها الشديد. ولدى كل المكاتب الإحصائية الوطنية تقريبا تشريع أو قانون يحكم إنتاج الإحصاءات الرسمية. إلا أن ثمة قانونا واحدا فقط يشمل جميع مجالات البيانات ومصادرها في بعض الحالات، في حين توجد عدة قوانين في حالات أخرى. فعلى سبيل المثال، يشمل القانون الإحصائي العام تعداد السكان في بعض البلدان في حين أن هناك قانونا مستقلا لهذا التعداد في بلدان أخرى؛ وثمة أيضا قوانين تنص على الطريقة التي ينبغي أن تنظم بها الإحصاءات الإدارية[٦]. وعلى نحو مماثل، يتناول بعض القوانين الوطنية الإحصاءات الجنسانية في حين يتم تناولها في بلدان أخرى ضمن الصكوك القانونية التي تسري على فروع أخرى. وفي الفلبين، تشمل الأحكام المتعلقة بالإحصاءات الجنسانية جميع المجالات[٧].

١١ - وفي بعض البلدان، يتناول القانون الإحصائي موضوع الإحصاءات الجنسانية. أما في بلدان أخرى، فهناك قانون مستقل يحكم الإحصاءات الجنسانية، في الإطار القانوني للمساواة بين الجنسين أو تكافؤ الفرص عموما، كما في ليتوانيا، أو صك قائم بمفرده، على غرار اتفاقية فترويلا بشأن ''جمع البيانات الإحصائية وتحليلها من منظور جنساني''. وثمة فئة ثالثة من البلدان ليس لديها قانون للإحصاءات الجنسانية. وفي هذه الحالة، يعتبر موضوع

(٦) في غانا، ينص قانون الخدمة المدنية على أن يكون لكل هيئة من هيئات الخدمة المدنية مديرية للبحوث والإحصاءات والمعلومات.

(٧) في الفلبين، يقضي القانون رقم ٩٧١٠، المعروف أيضا بالميثاق الأعظم للمرأة، بأن تقوم جميع الوكالات الحكومية بإنشاء وتعهد قاعدة للبيانات عن الجنسانية والتنمية تشمل الإحصاءات الجنسانية والبيانات المصنفة حسب العمر والجنس، التي أعدت/جمعت بصورة منهجية واستكملت بانتظام لتؤدي دور مدخلات أو قواعد للتخطيط والبرمجة وصياغة السياسات.

الإحصاءات الجنسانية، وبالأخص تصنيف البيانات حسب الجنس، جزءا لا يتجزأ من إنتاج الإحصاءات ولا يتم تناوله باعتباره مجال برمجة قائم بذاته.

١٢ - وفي حال عدم وجود إطار قانوني وطني صريح، يستمد بعض البلدان ولاياتها البرنامجية من الصكوك الدولية[٨] والإقليمية[٩]. أما البلدان التي تشكل فيها المساواة بين الجنسين قيمة وطنية أساسية ولديها قانون للمساواة بين المرأة والرجل، على غرار فنلندا، فلطالما اعتبرت أن إنتاج الإحصاءات الجنسانية ونشرها نتيجة منطقية وضرورة حتمية. وفي البلدان الأخرى التي لا يشترط فيها القانون المتعلق بالإحصاءات صراحة إعداد إحصاءات جنسانية، يشار إلى ذلك ضمنا في بعض المقتضيات القانونية المتعلقة ببرامج معينة ممولة من الحكومة[١٠] بهدف التمييز بين الذكور والإناث. وفي غياب قانون محدد عن الإحصاءات الجنسانية، يستند العديد من البلدان إلى خطط عمل برامج المساواة بين الجنسين لإعداد الإحصاءات الجنسانية[١١].

١٣ - إلا أن وجود أحكام محددة في التشريعات المتعلقة بالإحصاءات لا يعتبر بوجه عام شرطا لا بد منه لإعداد برامج الإحصاءات الجنسانية. فلم تسفر سوى بضعة استعراضات جرت مؤخرا للقوانين الإحصائية الوطنية عن إدماج البعد الجنساني في القانون؛ أما الاستعراضات الأخرى فقد ركزت على جوانب شتى لإعداد الإحصاءات لا تتعلق بالجنسانية تحديدا.

(٨) يشمل ذلك منهاج عمل بيجين، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما الهدف الثالث، وعدد من اتفاقيات منظمة العمل الدولية مثل الاتفاقية رقم ١٠٠ المتعلقة بتساوي أجر العمال والعاملات عن العمل المتساوي في القيمة.

(٩) على سبيل المثال، الميثاق الاجتماعي الأوروبي، واللجنة التوجيهية المعنية بالمساواة بين المرأة والرجل التابعة لمجلس أوروبا.

(١٠) مثل برنامج الأغذية التكميلية الخاص للنساء والرضع والأطفال؛ أو تقييم ممارسات العمل في إطار قانون الحقوق المدنية، وطائفة من البرامج التعليمية في الولايات المتحدة الأمريكية.

(١١) من الصكوك الوطنية الأخرى التي وفرت أطرا للإحصاءات الجنسانية القانون المتعلق بحماية حقوق المرأة وتكافؤ الفرص للمرأة والرجل، وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتحسين وضع المرأة (بيلاروس، وأرمينيا، وليتوانيا)؛ والاستراتيجيات الوطنية للحد من العنف ضد المرأة؛ والبرامج الوطنية لمكافحة التمييز؛ والخطط المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والخطط المتعلقة بإعداد الإحصاءات الرسمية (بوروندي).

الترتيبات التعاونية مع أصحاب المصلحة الرئيسيين

١٤ - بالنظر إلى الطبيعة المتعددة التخصصات لميدان الإحصاءات الجنسانية، تبين للعديد من البرامج الوطنية أن من الضروري التشاور ضمن فريق مشترك بين الوكالات. وهناك عدة أنواع من علاقات العمل التي تتراوح بين الحالة التي يضطلع فيها المكتب الإحصائي الوطني بكامل المسؤولية عن إنتاج الإحصاءات الجنسانية ويعمل مع وكالات أخرى عن طريق التشاور بين المنتجين والمستخدمين، والحالة التي يكون فيها لعدة مؤسسات مسؤوليات محددة جيدا ويجب عليها أن تتعاون للوفاء بأهدافها وتنفيذ مهامها.

١٥ - وإلى جانب المشاورات الثنائية المحتملة بين المكتب الإحصائي الوطني والأجهزة المعنية بالمرأة، أنشئت عدة آليات تنسيقية لكفالة مشاركة أصحاب المصلحة الرئيسيين وتلقي إسهاماتهم. ومن الأمثلة على ذلك فرقة عمل معنية بالمؤشرات الجنسانية؛ وفريق خبراء يتولى تطوير أساليب توصيف المساواة بين الجنسين إحصائيا؛ ولجنة توجيهية تضم جميع الوزارات والجهات المنتجة للإحصاءات الرسمية؛ ولجنة مشتركة بين الوكالات معنية بالإحصاءات الجنسانية؛ وفريق استشاري معني بالإحصاءات الجنسانية لإسداء المشورة للمكتب الإحصائي الوطني في هذا الميدان.

باء - البرامج

١٦ - ينص منهاج عمل بيجين على كفالة ”جمع الإحصاءات ذات الصلة بالأفراد وتبويبها وتحليلها وعرضها مصنفة حسب الجنس والعمر، وكفالة أن تعبر تلك الإحصاءات عن المشاكل والقضايا والمسائل المتصلة بالرجال والنساء في المجتمع“ (الفقرة ٢٠٦ (أ)). ويصف المنهاج (أ) ما يقتضيه العمل؛ و (ب) نطاق التغطية؛ و (ج) النواتج الرئيسية؛ و (د) وسبل نشر واستخدام المعلومات المستخلصة.

١٧ - وإضافة إلى ضرورة نشر الإحصاءات الجنسانية بانتظام، في شكل يناسب مجموعة كبيرة من المستخدمين غير التقنيين، يلاحظ منهاج العمل ضرورة إجراء استعراضات منتظمة لمدى ملاءمة نظام الإحصاءات الرسمي وتغطيته للمسائل الجنسانية؛ وتعزيز مصادر البيانات الأساسية اللازمة لإعداد بعض المؤشرات الجنسانية؛ ولا سيما نظم الإحصاءات الحيوية؛ وتحسين المفاهيم والأساليب سواء بالنسبة لمجالات الدراسة التقليدية أو بالنسبة للمواضيع الناشئة، مثل العنف ضد المرأة.

الأهداف العامة

١٨ - ثمة برامج كثيرة للإحصاءات الجنسانية تقتصر على جمع البيانات المصنفة حسب الجنس ونشرها. بيد أن لبعض البرامج توجهات أوسع نطاقا وأهدافا أبعد مدى للتأثير في المكاتب الإحصائية الوطنية وفي نظام الإحصاءات الأوسع نطاقا لسلك اتجاهات محددة. وغالبا ما تجمع مثل هذه البرامج بين الأهداف التالية:

(أ) دعم أهداف البرامج الوطنية لتكافؤ الفرص أو تحقيق المساواة بتوفير إحصاءات مصنفة حسب الجنس؛

(ب) تشجيع وتيسير إدماج المسائل الجنسانية في الاستراتيجيات وبرامج العمل وخطط العمل الوطنية للإحصاءات، فيما يتصل بالآتي:

'١' إنتاج بيانات جنسانية؛

'٢' جمع بيانات من خلال دراسات استقصائية تتعلق بصفة خاصة بالمسائل والشواغل الجنسانية، مثل استخدام الوقت والعمل غير المأجور، والأبعاد الجنسانية فيما يتصل بنوعية الحياة، والمسائل الجنسانية في مجالي الفقر والعنف ضد المرأة؛

'٣' تعهد قواعد بيانات ونشر إحصاءات ومؤشرات جنسانية عن طريق مجموعة متنوعة من وسائط الإعلام والمواد الإعلامية.

(ج) توجيه الاستعراض وزيادة تطوير مجموعة من المؤشرات الجنسانية و/أو إدارة منفذ مركزي للحصول على الإحصاءات الجنسانية في الموقع الشبكي؛

(د) تعزيز الصلات بين المكاتب الإحصائية الوطنية والهيئات الأخرى لإعداد الإحصاءات الجنسانية، بما في ذلك إنشاء آلية استشارية أو تنسيقية، وتعزيز القدرات في مجال الإحصاءات الجنسانية؛

(هـ) رصد تنفيذ المعايير والأهداف العالمية والدولية الرامية إلى النهوض بالمساواة بين الجنسين.

النواتج الرئيسية

١٩ - تندرج النواتج الرئيسية للبرامج الوطنية للإحصاءات الجنسانية ضمن أربع فئات رئيسية:

(أ) منشورات عن النساء والرجال – تنتج بلدان كثيرة على فترات منتظمة سلسلة منشورات إحصائية عن ''النساء والرجال''. وينشر بعض البلدان المشمولة بالاستعراض تلك السلسلة كل سنة، وينشرها بعضها مرة كل سنتين وهناك بلدان أخرى تنشرها على فترات تزيد عن سنتين أو على فترات غير منتظمة. وتركز منشورات أخرى على النساء، مثل ''حياة المرأة بالإحصاءات'' (جمهورية كوريا) و ''نساء كوبيات ١٩٥٨-٢٠٠٨: إحصاءات وحقائق'' (كوبا)، أو على مواضيع معينة تهم النساء. وتصدر بعض البلدان نشرات صحفية تتضمن معلومات إحصائية للمستخدمين. ومن بين نواتج بعض برامج الإحصاءات الجنسانية أيضا منشورات عن دراسات استقصائية، مثل الدراسات الاستقصائية عن استخدام الوقت؛

(ب) قواعد بيانات الإحصاءات الجنسانية – أعد بعض البلدان قواعد بيانات عن النساء والرجال تشمل مواضيع مثل العمالة، والتعليم، والصحة، والسكان، لغرض تحليل المسائل ذات الصلة بنوع الجنس. ويقوم بعض البلدان الأخرى بتجميع إحصاءات ومؤشرات في سياق الأهداف الإنمائية للألفية مع التركيز على النساء وعلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتحتفظ بضعة بلدان بسجل عن حالات العنف ضد المرأة. وإضافة إلى ذلك، أصبح نشر مجموعة من المؤشرات الإحصائية عن المسائل الجنسانية على الإنترنت، بصورة متزايدة، عنصرا معياريا في إطار الإحصاءات الجنسانية مثل نشر مجموعة واسعة من الإحصاءات المستقاة من دراسات استقصائية وسجلات إدارية؛

(ج) الأعمال المنهجية – أنجز بعض البلدان المشمولة بالاستعراض أعمالا منهجية مثل وضع أساليب لقياس الفقر مع التركيز على نوع الجنس؛ وإعداد مبادئ توجيهية بشأن إنتاج واستخدام الإحصاءات الجنسانية؛ وإعادة تصميم استمارات الدراسات الاستقصائية الوطنية عن الأسر المعيشية لمراعاة تعميم المنظور الجنساني؛

(د) الدراسات الاستقصائية عن الإحصاءات الجنسانية – يتم الحصول على الإحصاءات الجنسانية المستمدة من بيانات الدراسات الاستقصائية من عمليات جمع البيانات المنتظمة أو الدائمة التي تضطلع بها المكاتب الإحصائية الوطنية ومؤسسات أخرى مأذون لها أو من دراسات استقصائية خاصة تتعلق بمسألة بعينها. وتندرج الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالمسائل الجنسانية في إطار البرامج ضمن ثلاث فئات:

'١' دراسات استقصائية ذات غرض عام ولكن لها صلة بالقضايا الجنسانية وتبوب وتنشر نتائجها مصنفة حسب الجنس. ومن الأمثلة على ذلك تعدادات السكان، والدراسات الاستقصائية الوطنية الديمغرافية والدراسات

الاستقصائية عن الصحة، والدراسات الاستقصائية الاجتماعية العامة والدراسات الاستقصائية المتكاملة عن الأسر المعيشية. وتشمل بعض الدراسات الاستقصائية لبلدان محددة الدراسات الاستقصائية عن الأحوال المعيشية؛ والدراسات الاستقصائية عن ترتيبات العمالة، والتقاعد، والمعاشات التقاعدية؛ والدراسات الاستقصائية عن دخول الأسر المعيشية والأعمال التجارية؛ والدراسات الاستقصائية عن السلامة الشخصية؛

'٢' دراسات استقصائية عن مواضيع تهم المرأة في إطار القضايا الجنسانية، وتعرض النتائج وتحلل وتنشر البيانات مصنفة حسب الجنس. ومن الأمثلة على ذلك الدراسات الاستقصائية عن التوفيق بين العمل والحياة الأسرية؛ والدراسات الاستقصائية عن استخدام الوقت؛ ونماذج استقصاء المواضيع الجنسانية في إطار الدراسات الاستقصائية العامة؛

'٣' دراسات استقصائية عن مواضيع/مسائل خاصة بالمرأة مثل الدراسات الاستقصائية عن الحمل والعمل والدراسات الاستقصائية عن العنف ضد المرأة.

٢٠ - وقامت البرامج الوطنية بجمع البيانات بطرق مختلفة. ولا توجد في بعض الحالات سوى دراسات استقصائية تقليدية تصنف فيها البيانات حسب الجنس الذي يشكل متغيرا معياريا في الدراسات الاستقصائية عن الأسر المعيشية. وفي حالات أخرى، تدمج مواضيع متخصصة في الدراسات الاستقصائية العامة. وفيما يتعلق ببعض المسائل الجنسانية، مثل الفجوة في الأجور، والإجازة الوالدية المدفوعة الأجر والعنف ضد المرأة، تجمع بيانات أكثر تحديدا وتفصيلا لتلبية احتياجات المستخدمين. وتصنف هذه المواضيع حسب الأولوية في البرنامج العام للدراسة الاستقصائية عن الأسر المعيشية، الذي يستعرض بصورة منتظمة بالتشاور مع أصحاب المصلحة الخارجيين الرئيسيين.

جيم - أمثلة على الإنجازات الرئيسية

٢١ - إضافة إلى إعداد النواتج المعيارية لكل برنامج، توسعت برامج كثيرة للإحصاءات الجنسانية ضمن مكاتب الإحصاءات الوطنية بطرق ابتكارية وحققت درجات نجاح متفاوتة. وسجل بعض البرامج مشاركة سياسية رفيعة المستوى. فعلى سبيل المثال:

- تشمل الترتيبات الاستشارية لمكتب الإحصاءات الأسترالي بصورة عامة برنامج العمل الإحصائي على نطاقه الواسع. وقدم المكتب إجابات على الاستفسارات البرلمانية، مثل الإجابة على الاستفسار المتعلق بالفجوة في الأجور بين الجنسين؛

- يعمل مكتب الإحصاءات الفنلندي مع مختلف فروع الإدارة، بما فيها مجلس المساواة، وأمين المظالم المعني بالمساواة، ووحدة المساواة، وكذلك مع منظمات دولية؛

- قرر مؤتمر الوزراء المعني بالمساواة في ألمانيا عام ٢٠٠٦ إعداد منظومة مؤشرات جنسانية، وأنشأ فرقة عمل تتألف من سياسيين وإحصائيين على السواء؛

- أبرمت اتفاقية بين رئاسة الجمهورية والإدارة الوطنية للإحصاءات في كولومبيا بهدف جمع البيانات الإحصائية وتحليلها من منظور جنساني.

٢٢ - وقدم بعض البرامج الوطنية الدعم الفني لبرامج وطنية وإقليمية أخرى، فعلى سبيل المثال:

- قدم أحد موظفي المكتب الإحصائي الوطني في ألمانيا مساعدة تقنية لطاجيكستان وبلدان أخرى؛

- يسهم الشخص المسؤول عن تخطيط الإحصاءات الجنسانية في مكتب الإحصاءات الفنلندي، وهو مراسل إحصاءات ينتمي إلى فريق هلسنكي المعني بالمرأة والعلم، بخبرته في أنشطة فرقة العمل التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا المعنية بالإحصاءات الجنسانية وقاعدة بياناتها، وبرنامج اللجنة الاقتصادية لأوروبا للتدريب على التوعية الجنسانية لصالح الإحصائيين، والفريق العامل المسؤول عن مشروع مقياس المساواة بين الجنسين (٢٠٠٨)؛

- قامت جمهورية فنزويلا البوليفارية بتصميم وتنظيم دورة دراسية دولية بشأن الإحصاءات تركز على الشؤون الجنسانية وتتألف من عناصر نظرية وعملية، وهي موجهة لمكاتب ونظم الإحصاءات الوطنية على السواء؛

- توفر كولومبيا دورة دراسية سنوية لنيل شهادة في مجال الإحصاءات والمؤشرات الجنسانية، يشارك فيها موظفون وطنيون ودوليون من جماعة دول الأنديز وبلدان أخرى في منطقة أمريكا اللاتينية؛

- وفي الفلبين، وضع مركز البحوث الإحصائية والتدريب في مجال الإحصاءات، بالتعاون مع اللجنة الفلبينية المعنية بالمرأة دليلا للتدريب ونظم برامج للتدريب في مجال الإحصاءات لمراعاة الاعتبارات الجنسانية في مجال تخطيط التنمية المحلية،

واستضاف عدة جولات دراسية عن الإحصاءات الجنسانية اشترك فيها ممثلون عن الصين وتيمور – ليشتي وبنغلاديش.

٢٣ – وهناك برامج وطنية يعتقد أنها وضعت معايير لتقتدي بها بلدان أخرى، منها برنامج المعهد الوطني للإحصاءات والجغرافيا في المكسيك، وبرنامج مكتب الإحصاءات في كولومبيا، وبرنامج مكتب الإحصاءات في السويد، وبرنامج مكتب الإحصاءات في فنلندا، وبرنامج مكتب الإحصاءات في كندا، وبرنامج الإحصاءات الجنسانية في جمهورية كوريا.

دال – التحديات

٢٤ – حدد الاستعراض مجالات تحد رئيسية أربعة هي:

(أ) مستوى التعاون بين أصحاب المصلحة – نظرا لطبيعة الإحصاءات الجنسانية المتعددة المواضيع والمشتركة بين الوكالات، يتمثل أحد التحديات الرئيسية في تعزيز الصلات بين منتجي الإحصاءات في شتى الميادين على الصعيد الوطني. وهناك في بعض الحالات عدم اعتراف الموظفين المسؤولين بأهمية الإحصاءات الجنسانية وعدم إدراكها و/أو عدم استعداد الموظفين الرفيعي المستوى لدعم مبادرات البرامج وتلبية الاحتياجات من الموارد؛

(ب) توفر بيانات جيدة وقدرة المنتجين على إعداد الإحصاءات الجنسانية – يطرح توفر البيانات وحسن توقيتها مشكلة أيضا؛ كما أن نوعية البيانات تشكل مصدر قلق. ولضمان موثوقية نظام نشر البيانات ينبغي القيام باستمرار بتغذيته وتحديث المعلومات المتوفرة في قاعدة (قواعد) البيانات وتحديث المواقع على شبكة الإنترنت بصورة منتظمة. ومع ذلك، يأتي قدر كبير من البيانات المطلوبة لمنشورات الإحصاءات الجنسانية، والتجميع العادي، وتحديث قواعد البيانات من مصادر خارجة عن المكاتب الإحصائية الوطنية وغالبا ما يتم إصدارها في وقت جد متأخر. ويرى البعض أن التحدي يتمثل في وضع برنامج يضفي طابعاً منهجياً على إنتاج ونشر الإحصاءات الجنسانية وتعزيز قدرة مختلف منتجي الإحصاءات في هذا المجال. ويرى آخرون أن التحدي يتمثل في تعزيز التنسيق الداخلي واتفاقات تبادل البيانات بين المكتب الوطني ووكالات أخرى في إطار نظام الإحصاءات الوطني، وإقامة تعاون أقوى على مستوى الإمداد بالمعلومات الإحصائية. وأهم تحد هو إقناع المنتجين بأن الإحصاءات الجنسانية هي مهمة مستمرة لا تنتهي؛

(ج) جاهزية المستخدمين للاستفادة بأقصى قدر من المعلومات – يتمثل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه بعض المكاتب في إفهام المستخدمين بانتظام أن التفسير المبسط لأوجه الاختلاف في البيانات المصنفة حسب الجنس يكون مضللا في الغالب فيما يتعلق

بطبيعة الاختلاف. ويفتقر بعض وزارات شؤون المرأة التي تضطلع بدور رائد في الجهود المبذولة لتجميع الإحصاءات الجنسانية بدعم من المكتب الإحصائي الوطني إلى القدرة على القيام بذلك وتحتاج إلى مساعدة تقنية كبيرة؛

(د) محدودية الموارد – تشكل المواضيع الناشئة ذات الصلة بالمنظور الجنساني تحديا أيضا وتتطلب استعداداً كبيراً لإدماجها في النظام بصورة منتظمة ومنهجية. وتواجه أيضا صعوبة في تعهد برامج دراسات استقصائية وإعداد دراسات استقصائية جديدة بشأن مسائل من قبيل استخدام الوقت، ومرد ذلك إلى قلة الموارد.

رابعا – لمحة عامة عن برامج الإحصاءات الجنسانية على الصعيدين الإقليمي والدولي

٢٥ – يلقي هذا الجزء الضوء على بعض محتويات وإنجازات البرامج التي أفادت بها منظمات إقليمية ومنظمات دولية أجابت على الاستبيان. ونورد ثلاث فئات من الوكالات الدولية، بمستويات برمجة مختلفة:

- منظمات إقليمية: اللجنة الإحصائية المشتركة بين دول رابطة الدول المستقلة، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛
- وكالة متخصصة: الاتحاد الدولي للاتصالات؛
- منظمات دولية لها برامج على الصعيد العالمي: شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة والبنك الدولي.

٢٦ – يسهم معظم المنظمات الإقليمية والمنظمات الدولية التي لديها برامج إحصاءات جنسانية إسهاما كبيراً في تطوير هذا الميدان من خلال مجموعة أنشطة تشمل تعزيز تبادل المعارف، وتطوير مفاهيم وطرق جمع البيانات، ونشر الإحصاءات والمؤشرات الجنسانية، وتقديم الإرشادات التقنية، وتمويل البرامج.

ألف – تعزيز تبادل المعارف وبناء القدرات

٢٧ – لا تتوفر عناصر بناء القدرات وتبادل المعارف في برامج جميع الوكالات، ولكن، وبصورة عامة، تضطلع اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، والبنك الدولي، وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، ببعض الأنشطة في هذا المجال. وتعقد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بصورة دورية حلقات

عمل لتبادل المعرفة وبنائها. وإضافة إلى ذلك، تزمع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وضع سلسلة من دورات التعلم الإلكتروني في السنوات المقبلة. ويعمل البنك الدولي مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا لتطوير مواد سمعية - بصرية وإعداد دليل لتدريب الموظفين. وتوضع حاليا خطط لإعداد دورات دراسية خارجية بشأن مختلف جوانب هذا الموضوع لمنطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بالتشارك مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ومصرف التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية الإسلامي، ولبلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بالتشارك مع مصرف التنمية الأفريقي والمرصد الاقتصادي والإحصائي لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

٢٨ - وفيما يتعلق بتبادل المعرفة، أعد المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية جردا للمعلومات المتصلة بالجنسين في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وتعقد حلقات عمل تقنية على الصعيدين الوطني والإقليمي لتبادل الخبرات ومناقشة المنهجيات والتعاريف وأساليب الاستقصاء ومسائل أخرى ذات صلة بجمع إحصاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولقد أنشأت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الشبكة الأفريقية للإحصاءات الجنسانية لتوفير إطار لتبادل المعرفة، والتعلم من النظراء والربط الشبكي بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين بمسائل الإحصاءات الجنسانية. وتتعهد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضا مرصد حقوق المرأة الأفريقية.

٢٩ - وعقدت شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، بالتعاون مع البنك الدولي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ثلاثة منتديات عالمية للإحصاءات الجنسانية خلال السنوات الأربع الماضية. وتعمل الشعبة أيضا بصفتها أمانة لفريق الخبراء المشترك بين الوكالات لتعزيز تبادل الخبرات ورسم المسار الذي سيتبع في مجال الإحصاءات الجنسانية.

باء - المواد التقنية المتعلقة بإنتاج الإحصاءات الجنسانية

٣٠ - أعد جميع الوكالات التي أجابت على الاستبيان مواد تقنية بشأن مختلف جوانب إنتاج الإحصاءات الجنسانية. ويركز البعض منها على طرق جمع البيانات، ويركز البعض على تجميع الإحصاءات، ويركز البعض الآخر على تحليل البيانات وعرضها. وتشمل المواد التي قدمتها اللجنة الإحصائية المشتركة بين دول رابطة الدول المستقلة تحليلا للمؤشرات الإحصائية الجنسانية بالاستناد إلى بيانات تعدادات السكان (٢٠٠١) ونهج دراسة العنف داخل الأسرة والعنف ضد المرأة (٢٠٠٨). وقدمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إسهامات منهجية لقياس الفقر من منظور جنساني.

٣١ - وأعد في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ جرد لمعلومات المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية ذات الصلة بالمسائل الجنسانية، وهناك خطط لزيادة إدماج بعد جنساني في أنشطة

جمع البيانات وأنشطة أخرى يجري النظر فيها. وأصدرت شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة منشورا بعنوان ''دليل إنتاج الإحصاءات المتعلقة باستخدام الوقت: قياس العمل المدفوع الأجر وغير المدفوع الأجر[١٢]. وتصنيفا دوليا لأنشطة استخدام الوقت، يجري تحديثه. وأعدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا منشوراً بعنوان ''دليل تعميم مراعاة المنظور الجنساني واعتبار إنتاج الأسر المعيشية في الحسابات القومية والسياسات والميزانيات في أفريقيا'' ودعمت بلدانا مختارة على أساس تجريبي لإعداد دراسات استقصائية عن استخدام الوقت لهذا الغرض. ويطور الاتحاد الدولي للاتصالات معايير وأساليب ذات صلة بإحصاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك مؤشرات ذات صلة بالفوارق بين الجنسين. وأعاد الاتحاد الدولي للاتصالات توجيه عملية تجميع بياناته لتشمل بيانات الدراسات الاستقصائية عن الأسر المعيشية، ويقدم الآن المزيد من البيانات بشأن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مصنفة حسب الجنس.

جيم - تجميع الإحصاءات والمؤشرات

٣٢ - لدى اللجنة الإحصائية المشتركة بين دول رابطة الدول المستقلة قاعدة بيانات شاملة للإحصاءات الجنسانية تغطي مجموعة عريضة من المواضيع، مستقاة من تعدادات السكان الوطنية، والدراسات الاستقصائية بأخذ العينات (بما في ذلك الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالقوة العاملة، وميزانيات الأسر المعيشية، واستخدام الوقت) إضافة إلى المصادر الإدارية. وتضطلع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بدور تنسيقي هام لتعريف المؤشرات الجنسية، وتحديد منهجيات ملائمة لقياسها وتعزيز القدرات الوطنية لجمع بيانات عن المسائل الناشئة مثل استخدام الوقت والعمل غير المدفوع الأجر، والعنف ضد المرأة، ومشاركة المرأة في الحياة السياسية. وحددت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أيضا مؤشرات جنسانية ومؤشرات عن الفقر لاستكمال مؤشرات قياس مدى إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. وثمة جانب هام من التقدم يتمثل في إنشاء مرصد المساواة بين الجنسين لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهو أداة استراتيجية لتمكين الحكومات من رصد الاستقلال الاقتصادي والسياسي والمادي للنساء. وقامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بتطوير واختبار الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية، وهو آلية رصد لمساعدة واضعي السياسات في تقييم أدائهم وتنفيذ السياسات والبرامج التي تحقق التكافؤ بين الجنسين.

(١٢) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.04.XV11.7.

دال – عرض الإحصاءات الجنسانية ونشرها

٣٣ – ينطوي عمل اللجنة الإحصائية المشتركة بين دول رابطة الدول المستقلة المتعلق بالمؤشرات على كفالة اتساق نظام المؤشرات استنادا إلى التوصيات الدولية. وتنشر اللجنة بانتظام إحصاءات جنسانية عن مجالات مواضيعية ومواد تحليلية، تعمم على رؤساء الدول والحكومات كما تعمم على شتى الوزارات والإدارات. وانصب تركيز أنشطة برنامج اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في هذا المجال على إنشاء نظام متكامل ومرن للمؤشرات الجنسانية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وتعهد مرصد المساواة بين الجنسين. وإضافة إلى ذلك، ومنذ عام ٢٠٠١، تم تطوير نظام إقليمي للمؤشرات الجنسانية للمساعدة في النشر الدوري للبيانات على موقع اللجنة على الإنترنت (www.eclac.cl/mujer). ويضطلع أيضا المكتب دون الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي التابع للجنة بأنشطة تهدف إلى استكمال معلومات بلدان منطقة البحر الكاريبي.

٣٤ – وتشمل آخر منشورات وورقات المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية: ''حياة النساء والرجال في أوروبا – صورة إحصائية'' (٢٠٠٨)؛ و ''فجوة العمالة بين الجنسين في الاتحاد الأوروبي آخذة في الانحسار: اتجاهات سوق العمالة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧'' (٢٠٠٨)؛ و ''التوفيق بين العمل والحياة الخاصة والحياة الأسرية في الاتحاد الأوروبي'' (٢٠٠٩).

٣٥ – وتجمع شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة مؤشرات عن النساء والرجال وتنشرها على الشبكة الإلكترونية[١٣]. وتنشر أيضا تقريرا تحليليا بعنوان ''نساء العالم'' مرة كل خمس سنوات. وبالرغم من عدم وجود برنامج مستقل للإحصاءات الجنسانية لدى الاتحاد الدولي للاتصالات، تجمع الإحصاءات ذات الصلة بنوع الجنس (أو المصنفة حسب الجنس) في إطار عملية الاتحاد المنتظمة لتجميع البيانات المتصلة بإحصاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وينشر البنك الدولي منشورات رئيسية لنشر الإحصاءات الجنسانية، بما في ذلك ''كتاب البيانات الصغير عن المسائل الجنسانية'' (وهو منشور يصدر مرة كل سنتين)، والمنشور المعنون ''تحقيق المساواة للمرأة: أين نحن الآن إزاء تحقيق الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية؟'' (٢٠٠٨)، الذي يرصد التقدم المحرز بشأن تحقيق الأهداف الرسمية.

(١٣) http://unstats.un.org/unsd/demographic/products/indwm/default.htm.

هاء – قواعد البيانات

٣٦ – تشمل نواتج الإحصاءات الجنسانية التي تعدها شعبة الشؤون الجنسانية في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قاعدة البيانات الإلكترونية، والمعلومات الإحصائية التي يقدمها مرصد المساواة بين الجنسين لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والمعارف المنتجة في إطار اجتماعات فريق الخبراء واجتماعات الفريق العامل المعني بالمؤشرات الجنسانية التابع للمؤتمر الإحصائي للأمريكتين، فضلا عن نشر مجموعة كبيرة من الدراسات والوثائق.

٣٧ – يقدم مرصد المساواة بين الجنسين لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي معلومات إحصائية رسمية قابلة للمقارنة من بلدان المنطقة بشأن بضعة مؤشرات استراتيجية مختارة في مجال الاستقلال المادي للمرأة، والاستقلال الاقتصادي والاستقلال على مستوى اتخاذ القرارات. وتنشر بأربع لغات من لغات المنطقة (الإسبانية والإنكليزية والفرنسية والبرتغالية) (http://www.cepal.org/oig/). وتنظر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا حاليا في مسألة تطوير قاعدة بيانات للإحصاءات الجنسانية وزيادة تعزيز قدرة الدول الأعضاء فيها على تجميع الإحصاءات الجنسانية وتخزينها ومواءمتها ونشرها.

٣٨ – وطور البنك الدولي برنامج ADePT، وهو برنامج له نموذج جنساني ينتج جداول بيانات مصنفة حسب الجنس باعتبار ذلك المستوى الأول للتحليل، وهو ما يبين خصائص فقر الأفراد وفقر الأسر المعيشية والتعليم والعمالة والاستفادة من الخدمات (http://go.worldbank.org/6MXNV6HFT0).

واو – المشورة التقنية

٣٩ – ساهمت أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في إحراز تقدم في مجموعة متزايدة من بلدان أمريكا اللاتينية فيما يتصل بتطوير نظام مؤشرات جنسانية مستقل وتمكين بلدان أخرى من تنفيذ أنشطة جمع المعلومات عن أوجه عدم المساواة بين الجنسين و/أو تصنيف بياناتها الرسمية حسب الجنس بصورة منتظمة. ويقدم الدعم منذ عام ٢٠٠٠ من خلال تقديم المساعدة التقنية على الصعيد الوطني لتنظيم الاجتماعات الدولية السنوية بشأن الإحصاءات الجنسانية، وذلك بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والمعهد الوطني المكسيكي للإحصاءات والجغرافيا. ولقد ساهمت بعثات المساعدة التقنية التي أوفدتها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في غالبية دولها الأعضاء في إقامة تعاون مؤسسي بين منتجي الإحصاءات الجنسانية ومستخدميها، ولا سيما المكاتب الإحصائية الوطنية، والأجهزة الوطنية المعنية

بالمرأة والوزارات القطاعية. ويقدم الاتحاد الدولي للاتصالات مساعدة تقنية إلى بلدان نامية لمساعدتها في جمع البيانات عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك الإحصاءات ذات الصلة بنوع الجنس من خلال الدراسات الاستقصائية عن الأسر المعيشية، ويساعد حكومات بلدان نامية في ما تبذله من جهود لجمع بيانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونشرها. وتوفر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تعاونا تقنيا عن طريق عقد الاجتماعات وحلقات العمل وتقديم الخدمات الاستشارية والمواد في شتى مجالات تطوير الإحصاءات بناء على طلب الحكومات الأفريقية، والمؤسسات دون الإقليمية والمؤسسات الإقليمية، إضافة إلى تقديم المساعدة التقنية والمواد اللازمة لإجراء العمليات الإحصائية والنهوض بجهود الدعوة.

زاي – الدعم المالي للبرامج

٤٠ – باستخدام أموال مرفق المنح الإنمائية التابع للبنك الدولي، طور البنك واللجنة الاقتصادية لأوروبا عروضا متعددة الوسائط ودليلا عن الإحصاءات الجنسانية بعنوان ''تطوير الإحصاءات الجنسانية: أداة عملية''، وذلك لتدريب العدد اللازم من المدربين الوطنيين لتعليم المستخدمين والإحصائيين في مجالات إنتاج الإحصاءات الجنسانية واستخدامها وتحديثها.

٤١ – ولدى البنك الدولي آليتان لتمويل أنشطة بناء القدرات الإحصائية في البلدان هما الصندوق الاستئماني لبناء القدرات الإحصائية وبرنامج بناء القدرات الإحصائية، اللذان يمنحان قروضاً وائتمانات استثمارية كبيرة لبناء القدرات الإحصائية. بيد أن الأموال لم تستخدم حصرا لتعزيز الإحصاءات الجنسانية في البلدان.

خامسا – دعم تطوير الإحصاءات

٤٢ – إن العديد من برامج الإحصاءات الجنسانية الموجودة حاليا قد استفاد ولا يزال من مختلف أشكال المساعدة والتعاون التي توفرها المؤسسات الدولية والإقليمية والوطنية. وتشمل الأشكال المختلفة لتقديم المساعدة ما يلي:

(أ) دعم البرامج – قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم التقني لجمهورية فنزويلا البوليفارية لوضع سجل للشكاوى من حالات العنف ضد المرأة، بما في ذلك الحصول على المعدات اللازمة لذلك، وتوفير استشاري لتقديم المشورة فيما يتعلق بتفعيل السجل على الصعيد الوطني؛

(ب) التعاون التقني – ترجع بدايات برنامج الإحصاءات الجنسانية في ليتوانيا إلى عام ١٩٩٧، حيث أوفدت بعثة فنية برعاية هيئة الإحصاءات السويدية والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي. وتلقت كولومبيا دعما من الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية، فيما حصلت بيرو على دعم من المكسيك؛

(ج) التدريب وتبادل المعارف – أشارت بلدان عديدة إلى أن مشاركتها في حلقات عمل دولية واجتماعات للخبراء بشأن الإحصاءات الجنسانية يعود عليها بفوائد جمة في تطوير برامجها. فعلى سبيل المثال:

'١' وفرت حلقات العمل التي نظمتها لجان الأمم المتحدة الإقليمية عن الإحصاءات الجنسانية معلومات عن الاتجاهات الدولية فيما يتعلق بالإحصاءات الجنسانية ونقلت معرفة عملية؛

'٢' أتاحت المنتديات العالمية للإحصاءات الجنسانية التي نظمتها شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة وشركاؤها في التنمية الفرصة للبلدان وغيرها من الكيانات لتبادل المعارف والخبرات؛

'٣' ساهمت الاجتماعات المعنية بالإحصاءات الجنسانية التي تعقد سنويا في أغواسكالييتس بالمكسيك في إحداث تطور في بعض البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

(د) برامج إقليمية أو منسقة إقليميا – استفادت عدة بلدان من برنامج اللجنة الاقتصادية لأوروبا المتعلق بالإحصاءات الجنسانية، الذي دعمه البنك الدولي، في حين أشارت بلدان أخرى إلى دورات العمل التي نظمتها اللجنة. وساهم المؤتمر السنوي للمعهد الوطني المكسيكي للإحصاءات والجغرافيا، وهو مبادرة منسقة إقليميا، في تدريب العاملين في المجال الجنساني، الذين اكتسبوا معارف في إطار برامج مناظرة في المنطقة. وساعدت البرامج الإقليمية للجماعة الكاريبية ومصرف التنمية الأفريقي أيضا بعض البلدان في المنطقتين المعنيتين؛

(هـ) الوثائق والموارد التقنية – ورد ذكر عدة وثائق ومواد منهجية على اعتبار أنها أفادت البرامج القطرية في سياق وضع إحصاءات جنسانية وطنية. وتشمل المواد، ضمن جملة أمور أخرى ما يلي: ''إعداد الإحصاءات: أداة للتغيير'' (هيئة الإحصاءات السويدية)؛ و ''وضع الإحصاءات الجنسانية: أداة عملية'' (اللجنة الاقتصادية لأوروبا)؛ و ''دليل المساعدة التقنية لإنتاج المؤشرات الجنسانية واستخدامها'' (صندوق الأمم المتحدة للسكان وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر

الكاريبي)؛ و ''دليل التدريب: الحكم الديمقراطي والمساواة بين الجنسين في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي'' (اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي). وقد أصبحت المواد متوفرة بشكل متزايد على شبكة الإنترنت أو عبر الوسائط الإلكترونية.

سادسا - الاتجاهات الجديدة في البرمجة المتعلقة بالإحصاءات الجنسانية

٤٣ - كان لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة دور رائد في العديد من التطورات التقنية التي شهدها مجال الإحصاءات الجنسانية، لا سيما خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٧٥ إلى عام ١٩٩٥. وعملت الشعبة بنشاط، مثلها مثل العديد من المنظمات الدولية الأخرى، على دعم برامج الإحصاءات الجنسانية في جميع أنحاء العالم، من خلال القيام بدور قيادي، لا سيما في مجالي إنتاج المواد التقنية وتجميع الإحصاءات.

٤٤ - وبسبب تقليص البرنامج بشكل ملحوظ خلال العقد الماضي (أي من عام ١٩٩٦ حتى عام ٢٠٠٦)، أصيبت برامج وطنية عديدة بالجمود نظرا لعدم تقديم مساعدات منسقة للبلدان. ومن ناحية أخرى، ارتبط التقدم في بعض المناطق، مثل منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومنطقة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، باستمرار الزخم في تنسيق الدعم والتوجيه التقنيين بالدرجة الأولى.

٤٥ - وفي مسعى لإعطاء دفعة جديدة لبرامج الإحصاءات الجنسانية في جميع أنحاء العالم، قامت شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان والبنك الدولي، في عام ٢٠٠٦، بإنشاء فريق للخبراء مشترك بين الوكالات ومعني بالإحصاءات الجنسانية، وعقدت ثلاثة منتديات عالمية للإحصاءات الجنسانية للمساعدة في رسم الطريق لتطوير العمل في هذا المجال. وعموما كانت وتيرة التطور في مجال الإحصاءات الجنسانية يحددها مستخدمو تلك الإحصاءات الذين يقدمون طلبات إلى الوكالات الإحصائية تستجيب لها الوكالات. ويدرك المجيبون على الاستبيان إدراكا واضحا دور المستخدمين في هذا الصدد، ويطالبون بترتيبات من شأنها تسهيل التعاون بين المنتجين والمستخدمين.

٤٦ - ودعيت شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة إلى الاضطلاع بدور قيادي في رسم الطريق لتطوير الإحصاءات الجنسانية. وإضافة إلى حث الشعبة على قيادة العملية، أبرز المجيبون على الاستبيان أن ثمة حاجة إلى ما يلي:

(أ) التركيز مجددا على تدريب الموظفين المكلفين بتولي المهام المتعلقة بالإحصاءات الجنسانية، وتنمية قدرات المستخدمين وتدريبهم على نطاق المنظومة على أمور عدة من بينها:

'١' إقامة حوار بين المنتج والمستخدم والتعاون فيما بينهما؛

'٢' إدماج الإحصاءات الجنسانية ضمن الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات؛

'٣' جمع البيانات التي تعبر عن القضايا والشواغل الجنسانية، والمواضيع المعتادة والمستجدة مثل استقصاءات استخدام الوقت، وقياس العنف ضد المرأة، والبيئة وتغير المناخ؛

'٤' جمع الإحصاءات والمؤشرات التي تعكس الشواغل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين؛

'٥' تحليل الإحصاءات الجنسانية؛

(ب) إنتاج المواد السمعية والبصرية واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تدريب موظفي الإحصاءات الوطنية، بما في ذلك تطوير وتطويع المواد الموجودة، مثل:

'١' المواد السمعية والبصرية الخاصة بالبنك الدولي/اللجنة الاقتصادية لأوروبا؛

'٢' الدورات الافتراضية للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

'٣' إدماج عنصر الإحصاءات الجنسانية ضمن النظام الإحصائي الإلكتروني للبنك الدولي؛

(ج) إنتاج واستكمال الأدلة والمواد المرجعية المتعلقة بما يلي:

'١' جمع البيانات عن المواضيع المستجدة وغير التقليدية، مثل العنف ضد المرأة، واستخدام الوقت، والجريمة والإيذاء، والشيخوخة والضمان الاجتماعي، والبيئة وتغير المناخ، والفقر والشعوب الأصلية؛

'٢' تحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية على الصعيد الوطني للحصول على معلومات أكثر موثوقية بشأن مواضيع مثل الخصوبة، والوفيات، والوفيات النفاسية، والزواج؛

'٣' تطوير المواد المنهجية؛

(د) تجميع الإحصاءات المتعلقة بالقضايا الجنسانية التي لا يتم جمعها حاليا بشكل منهجي، ومنها على سبيل المثال:

'١' إحصاءات لإجراء تقييم أفضل لأثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تمكين المرأة؛

'٢' إحصاءات عن المشاركة السياسية على جميع مستويات الحياة العامة؛

(هـ) تعزيز القدرات في مجال برمجة الإحصاءات الجنسانية، بما في ذلك:

'١' تحليل ونشر الإحصاءات الجنسانية؛

'٢' إعداد وتصميم خطط للنهوض بالإحصاءات الجنسانية، وتنفيذ لكل الخطط بفعالية؛

'٣' إقامة شبكة لتبادل المعارف؛

'٤' حصر المعلومات المتعلقة بحالة الإحصاءات الجنسانية في كل بلد من أجل تعزيز جمع أفضل الممارسات المتصلة بطائفة واسعة من الخبرات؛

(و) تشجيع وضع اتفاقات مشتركة بين الوكالات للتعاون بين المكاتب الإحصائية الوطنية والأجهزة الوطنية المعنية بالمساواة بين الجنسين/شؤون المرأة؛

(ز) دعم التعاون الدولي فيما بين البلدان التي تمر بمراحل مختلفة من التطور الإحصائي، مع قيام البلدان الأكثر تقدما بمساعدة البلدان الأقل نموا.

سابعا – الاستنتاجات

٤٧ – هناك مجموعة واسعة من التصورات حول ما يشكل برنامجا للإحصاءات الجنسانية. ورغم أن بعضها يتفق مع أحكام منهاج عمل بيجين، ما زال الكثير منها يركز بشكل ضيق على النشر الروتيني للبيانات المصنفة حسب نوع الجنس. وقدمت اللجنة الإحصائية توجيهات قوية بشأن تطوير الإحصاءات الجنسانية قبيل مؤتمر بيجين، شكلت فيما بعد الإطار الشامل الذي ورد في منهاج العمل. بيد أن العديد من المنشورات التقنية الرائدة لم تعد تعمم أو لم يتم تحديثها.

٤٨ - مع ذلك، فمن الواضح أنه ما زال هناك قدر كبير من الالتزام في عدة مناطق، لا سيما اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي حيث يجري العمل بشكل منهجي، وكذلك في عدة بلدان. لكن العديد من البلدان ما زال، لأسباب متنوعة من بينها الافتقار إلى التوجيه التقني ووجود معوقات مالية، لم يشرع في تنفيذ برامج للإحصاءات الجنسانية بما يلبي الحد الأدنى من التوقعات الواردة في منهاج عمل بيجين، رغم التزامها بذلك. وإمكانيات التمويل محدودة، ولا يمكن الاستفادة بشكل كامل من المتاح منها مثل برنامج بناء القدرات الإحصائية التابع للبنك الدولي؛ وهو وضع أدى إلى إبطاء التقدم في هذا المجال. وبالنظر إلى اختلاف مراحل التنمية الوطنية، وتنوع الاحتياجات، يجب أن تتضافر الجهود التي تبذلها الوكالات الإقليمية والدولية وأن يتم نشرها بطريقة منسقة لزيادة فرص النجاح.

٤٩ - وقد لقي الدور القيادي الذي قامت به شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة[١٤] في مرحلة ما قبل مؤتمر بيجين قدرا كبيرا من العرفان والتقدير. حيث شكلت القيادة التقنية أساسا للعديد من البرامج وأدت إلى نجاح عدة برامج وطنية وبعض البرامج الإقليمية. وهي أيضا أحد أسباب التركيز الشديد على الإحصاءات في منهاج العمل. وأصبح العديد من البرامج الوطنية والإقليمية والدولية التي استفادت من عمل الشعبة برامج قوية تقدم الدعم لبرامج ناشئة في بلدان أخرى. وما زالت الحاجة إلى مثل هذا الدور القيادي ملموسة وتحتاج إلى إعادة نظر.

ثامنا - نقاط للمناقشة

٥٠ - اللجنة مدعوة للتفكير في سبل توجيه شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة نحو الاضطلاع بدور قيادي في تطوير الإحصاءات الجنسانية. ويمكن تيسير هذه المهمة إلى حد كبير عن طريق دمج برامج المرأة داخل الأمم المتحدة تحت مظلة واحدة هي هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وقد ترغب اللجنة في النظر في المقترحات التالية:

(أ) التعليق على المقترحات الواردة في الفقرة ٤٦؛

(ب) الاتفاق على إجراءات المتابعة التي يتعين اتخاذها في ضوء الاستعراض الحالي للبرنامج، ويمكن أن تتخذ الأشكال التالية:

---

(١٤) قام بتمويل عناصر مختلفة من برامج الإحصاءات الجنسانية كل من حكومة النرويج، والبرنامج المعني بالجنسانية والتنمية التابع للفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات؛ وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز بحوث التنمية الدولية.

‘١’ إجراء استعراض أشمل لبرامج الإحصاءات الجنسانية داخل المناطق وفيما بينها، بما يؤدي إلى وضع نموذج برنامج للإحصاءات الجنسانية تهتدي به البلدان؛

‘٢’ قيام اللجان الإقليمية بإجراء استعراضات إقليمية، بالتعاون مع منظمات إحصائية إقليمية، استنادا إلى مخطط يتم الاتفاق عليه تعده شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة بالتشاور مع فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الجنسانية؛

‘٣’ توليف للاستعراضات الإقليمية على الصعيد العالمي وجرد للخبرات الوطنية في مجال الإحصاءات الجنسانية تعدهما شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة بدعم من فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الجنسانية؛

(ج) التعاون مع لجنة وضع المرأة في وضع الحد الأدنى من المؤشرات الجنسانية لجمع الإحصاءات ونشرها على الصعيد الدولي بما يسهل إجراء المقارنات العالمية بشأن حالة الإحصاءات الجنسانية وقدرات البلدان في هذا الصدد؛

(د) توسيع اختصاصات فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الجنسانية ليشمل الجرد الدوري للمواد التقنية وغيرها من الموارد، وتحديد الثغرات وأوجه التكامل والمجالات التي يمكن فيها تعزيز المكاسب والتآزر في أنشطة ونواتج برامج الإحصاءات الجنسانية؛

(هـ) التوصية بأن يجتمع فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الجنسانية سنويا لاستعراض التقدم المحرز في مجال الإحصاءات الجنسانية، وأن يجتمع المنتدى العالمي للإحصاءات الجنسانية مرة كل سنتين كمحفل لتبادل الخبرات؛

(و) تشجيع اللجان الإقليمية وغيرها من الهيئات الإقليمية/دون الإقليمية على دعم تطوير برامج الإحصاءات الجنسانية في إطار النظم الإحصائية الوطنية؛

(ز) التوصية بأن تعزز شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة برنامجها المتعلق بالإحصاءات الجنسانية كي يقدم دعما تقنيا أفضل للبلدان ويشجع التطورات التقنية والمنهجية في هذا الميدان.